

Distr.: General
18 March 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والخمسون

الدورة الموضوعية، ١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية: التقييم

تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يبحث هذا التقرير جدوى وفعالية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع التركيز بصفة خاصة على مجالها الوظيفية المتمثلة في بناء التوافق في الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وذلك لتقييم مدى تأثير هذه المجالات في صنع القرار ورسم السياسات.

واللجنة مكلفة بالتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمنطقة شديدة التنوع. فهي تضم بلدانا مرتفعة الدخل وبلدانا من أقل البلدان نموا ودولا جزرية صغيرة نامية. وقد شهدت المنطقة، في السنوات العشر التي سبقت الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين لعام ٢٠٠٩، نموا اقتصاديا قويا نسبيا، حدث خلاله انخفاض مطرد وكبير في الفقر والبطالة. وإجمالا، لا تزال منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تشهد أعلى مستوى لانعدام المساواة في العالم.

* E/AC.51/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

100415 070415 15-04333 (A)



وفي ضوء هذا الأمر، أثارَت اللجنة قضايا مهمة ووجيهة في مجال السياسات الإنمائية لمناقشتها فيما بين الدول الأعضاء وأبقت في سياق ذلك على حيادها ويسرت القيام بمبادرات تكاملية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واللجنة لها أهمية وبرزت أكبر في أمريكا اللاتينية مقارنة بمنطقة البحر الكاريبي.

وقد يسرت اللجنة عمليات صنع القرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في بعض المجالات الحيوية. وزادت، من خلال بحوثها وتحليلاتها، الفهم العام لشئى القضايا التي تؤثر على المنطقة؛ إلا أن ما تنتجه من معرفة لا يُنشر بالقدر الممكن من الفعالية. وقد دعمت تعزيز الإحصاءات وتنسيقها في المنطقة ولكن فعاليتها كانت أقل في بناء القدرات في منطقة البحر الكاريبي. وكان للجنة تأثير على الصعيدين الإقليمي والوطني في عدد من المجالات المواضيعية، ولكن بمقدورها أن تستثمر دورها الحفاز بشكل أفضل وأن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي الوقت نفسه، يفرض التعقيد المتزايد للقضايا الإنمائية التي تواجهها المنطقة، إلى جانب تزايد عدد المهام الموكولة إلى اللجنة، ضغوطا هائلة على الهيكل التنظيمي للجنة ومواردها.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا السياق ست توصيات هامة، وهي: إعادة النظر في الاستراتيجيات الداعمة لولاية اللجنة؛ ووضع استراتيجية تعامل لكل بلد على حدة؛ وإضفاء صبغة رسمية على آليات إدماج أولويات منطقة البحر الكاريبي في برامج عمل الشُّعب؛ ووضع استراتيجيات للتواصل؛ وتعزيز آليات الرصد؛ وتقوية مهام التقييم وممارساته.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - معلومات أساسية
٤	ألف - ولاية اللجنة وإدارتها وهيكلها التنظيمي ومواردها ومهامها الأساسية
١٠	باء - إطار التقييم: النطاق والمنهجية
١١	جيم - سياق عمليات اللجنة
١٣	ثالثا - نتائج التقييم
	ألف - تثير اللجنة مسائل مهمة ووجيهة تتعلق بالسياسات الإنمائية ليدور حولها نقاش بين
١٣	الدول الأعضاء في المنطقة كما أنها تمثل صوتا محايدا في هذا النقاش
١٤	باء - للجنة جدوى وبروز أكبر في أمريكا اللاتينية مقارنة بمنطقة البحر الكاريبي
	جيم - تيسر اللجنة صنع القرارات وبناء التوافق في الآراء بشأن المجالات المواضيعية الهامة على
١٨	الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
	دال - يسهم مُحمل أعمال البحث والتحليل التي تضطلع بها اللجنة في زيادة الوعي وتبادل
٢٢	الخبرات، ولكن لا يجري نشر كل المعارف بالفعالية التي يمكن بلوغها
	هاء - قدمت اللجنة الدعم لتعزيز الإحصاءات وتنسيقها في جميع أنحاء المنطقة؛ غير أنها
٢٧	لم تكن فعالة بما فيه الكفاية في تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة البحر الكاريبي التي
	يعتبر تعزيزها من الأولويات
٢٩	واو - بإمكان اللجنة زيادة تعزيز أثر مساعدتها التقنية بالاستفادة الكاملة من دورها الحفاز ..
	زاي - زيادة تعقد القضايا الإنمائية التي تواجهها المنطقة وتزايد الإقبال على عمل اللجنة يوسعان
٣٠	من نطاق مهامها ويحتملان هيكلها التنظيمي ومواردها عبئا هائلا
	حاء - رغم اتباع الإجراءات الاعتيادية للرصد والإبلاغ، فإن الممارسات المتبعة في جمع بيانات
٣٣	النتائج واستخدامها تفتقر إلى الاتساق
٣٣	طاء - كانت أعمال التقييم في اللجنة محدودة من حيث نطاق التغطية
٣٤	رابعا - استنتاجات
٣٥	خامسا - التوصيات
٣٧	المرفق

أولا - مقدمة

١ - أجرت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمًا برنامجيًا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادًا إلى تقييم للمخاطر تم إجراؤه في عام ٢٠١٣. واختارت لجنة البرنامج والتنسيق هذا التقييم للنظر فيه خلال دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في عام ٢٠١٥. ووافقت الجمعية العامة على هذا الاختيار في قرارها ٢٠/٦٨.

٢ - ويرد الإطار المرجعي العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). وجرى التقييم وفقا لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم^(١).

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - ولاية اللجنة وإدارتها وهيكلها التنظيمي ومواردها ومهامها الأساسية

الولاية

٣ - أنشئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦ (د-٦) في عام ١٩٤٨. وغير المجلس اسمها لاحقا، في قراره ٦٧/١٩٨٤، إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والغرض العام من برنامج اللجنة هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون الدولي، وذلك عن طريق إجراء تحليلات شاملة للعمليات الإنمائية وتزويد الدول الأعضاء بخدمات مناسبة في مجال وضع القواعد والتشغيل والتعاون التقني، دعما للجهود الإنمائية المبذولة في المنطقة.

٤ - وفيما يلي أهداف البرنامج:

(أ) دعم التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) تعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) دعم التنمية المستدامة من خلال المساعدة في سد الفجوات الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية بين بلدانها الأعضاء ومناطقها دون الإقليمية.

(١) البند ٧-١.

الحوكمة

٥ - تتألف اللجنة من ٤٤ عضواً على النحو التالي: ٣٣ بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ١٣ إقليمياً غير متمتع بالحكم الذاتي، تضمهم اللجنة كأعضاء منتسبين. وتباشر الدول الأعضاء حوكمة اللجنة عن طريق المشاركة في دوراتها التي تعقد مرة كل سنتين.

٦ - وفيما يلي الهيئات الفرعية للجنة:

- (أ) اللجنة الجامعة؛
- (ب) المؤتمر الإحصائي للأمريكتين؛
- (ج) المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (د) لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي؛
- (هـ) لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى؛
- (و) مجلس التخطيط الإقليمي لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- (ز) المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ح) المؤتمر المعني بالعلوم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- (ط) المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ي) اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الإدارة والهيكل التنظيمي والموارد

٧ - تعمل اللجنة تحت قيادة أمين تنفيذي برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائب أمين تنفيذي ومدير إدارة، كلاهما برتبة مد-٢. وتقع على عاتق نائب الأمين التنفيذي مسؤولية التنسيق الفني للمكاتب الوطنية ومكاتب الاتصال، فضلاً عن الإشراف على المكتبة وشعبة المنشورات وخدمات الشبكة ووحدة شؤون الإعلام. وسيتولى مدير الإدارة الجديد الإشراف على تنظيم البرامج وإدارتها. وتوفر شعبة تخطيط البرامج والعمليات التنسيق والتوجيه والمشورة عموماً فيما يتعلق بأمور منها وضع الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين.

- ٨ - وللجنة مقران دون إقليميين أحدهما في مكسيكو ويخص أمريكا الوسطى (بما في ذلك الجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي)؛ والثاني في بورت أوف سين، ويخص البلدان والأقاليم الناطقة بالإنكليزية والهولندية في منطقة البحر الكاريبي. ولها أربعة مكاتب وطنية في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وكولومبيا ومكتب اتصال في واشنطن العاصمة.
- ٩ - وترد في الجدول ١ ميزانيات اللجنة الإجمالية لآخر ثلاث من فترات السنتين.

الجدول ١

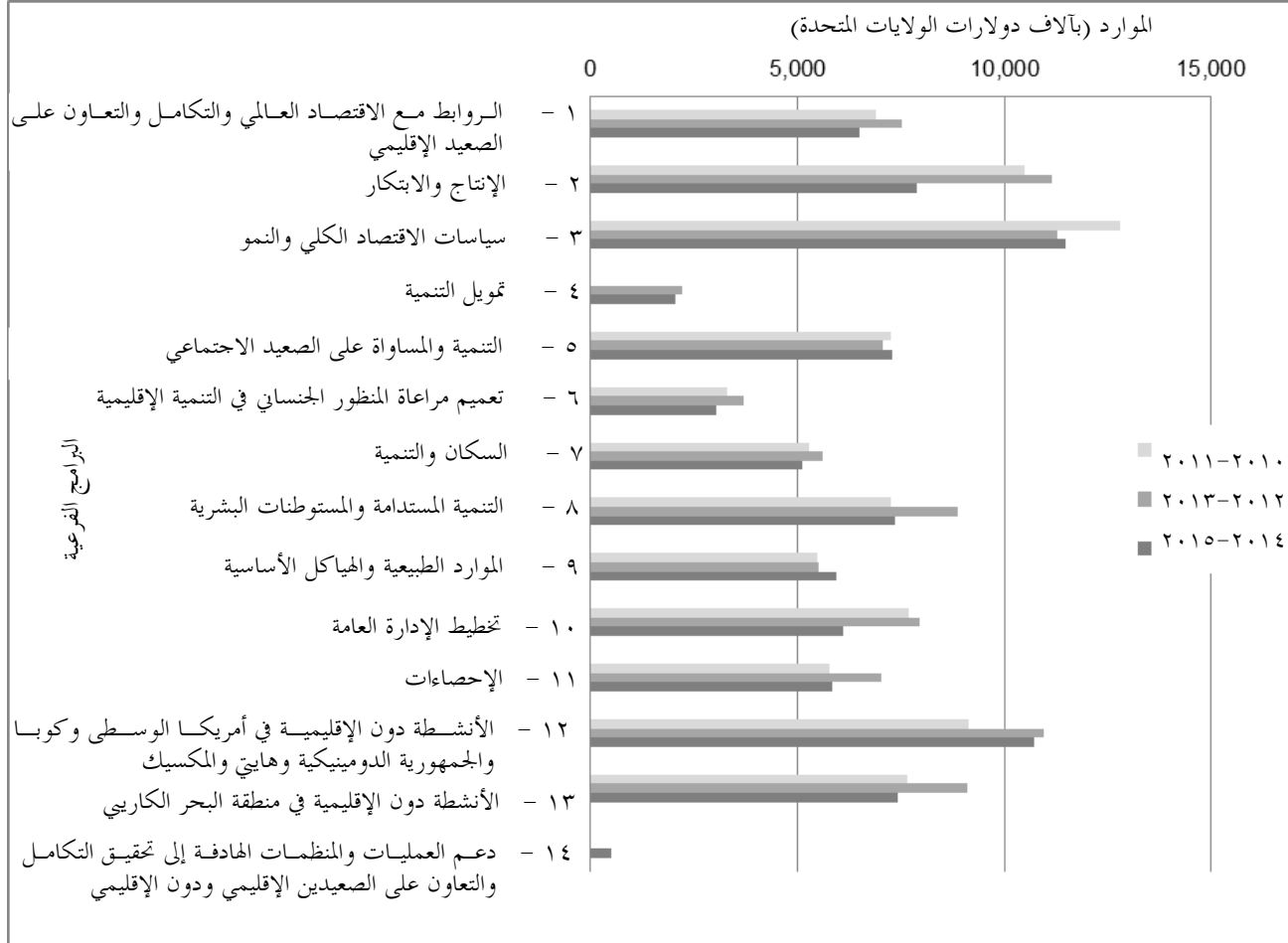
موجز الاحتياجات من الموارد للفترات ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

الوظائف			الموارد (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
٢٠١٤-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠١٤-٢٠١٥ (قبل إعادة تقدير التكاليف ٢٠١١)	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٠-٢٠١١
٤٨٨	٤٩٦	٤٩٤	١١٥٩٣٨,٨	١٢٣٣١٠,٦	١١٠١٢٩,٩
٤٢	٤٢	٤٠	٣١٥٠٧,٠	٣٢٠٩٦,٦	٢٩٥٠٠,٠
٥٣٠	٥٣٨	٥٣٦	١٤٧٤٤٥,٨	١٥٥٤٠٧,١	١٣٩٦٢٩,٩

- ١٠ - وينفذ برنامج عمل اللجنة من خلال ١٤ برنامجا فرعيا منظمة في خمسة مجموعات مواضيعية. ويعرض الشكل الأول الهيكل البرنامجي للجنة والاحتياجات من موارد الميزانية العادية حسب البرنامج الفرعي لآخر ثلاث من فترات السنتين. وبالنسبة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تشمل البرامج الفرعية الـ ١٤ ما مجموعه ٣٠ إنجازا متوقعا و ٥٥ مؤشر إنجاز. بما متوسطه إنجازان متوقعان و ٤ مؤشرات إنجاز لكل برنامج فرعي تقريبا.

الشكل الأول

البرامج الفرعية للجنة واحتياجاتها من الموارد للفترات ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥



المصدر: A/68/6 (Sect. 21)، A/66/6 (Sect. 21) وأرقام الميزانية المعتمدة التي قدمتها شعبة تخطيط البرامج والعمليات التابعة للجنة. ملاحظة: تتصل أسماء البرامج الفرعية بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وقد لا تعكس بدقة الأسماء الواردة في فترات السنتين السابقة.

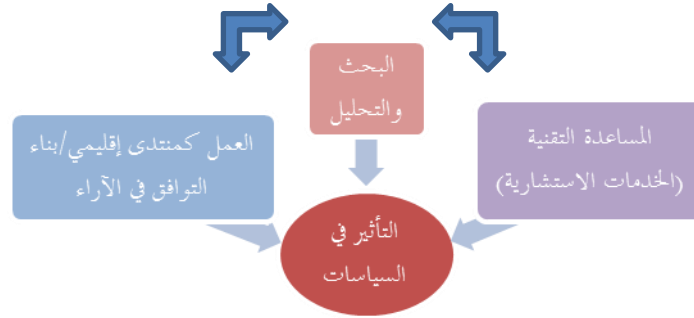
المهام الأساسية

١١ - تنفذ الولاية العامة للجنة عن طريق ثلاثة مهام أساسية: (أ) العمل كمنتدى إقليمي وجهة تيسير للمنطقة؛ (ب) تقديم التحليلات والبحوث وبدائل السياسات المستندة إلى الأدلة للتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة؛ (ج) تقديم خدمات استشارية لتيسير وضع السياسات الإنمائية واعتمادها وتنفيذها. ويبين الشكل الثاني الكيفية التي أريد بها للأدوار الوظيفية الثلاثة أن تتضافر للتأثير على السياسات والاستراتيجيات التي تعزز التنمية

الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئيا على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

الشكل الثاني

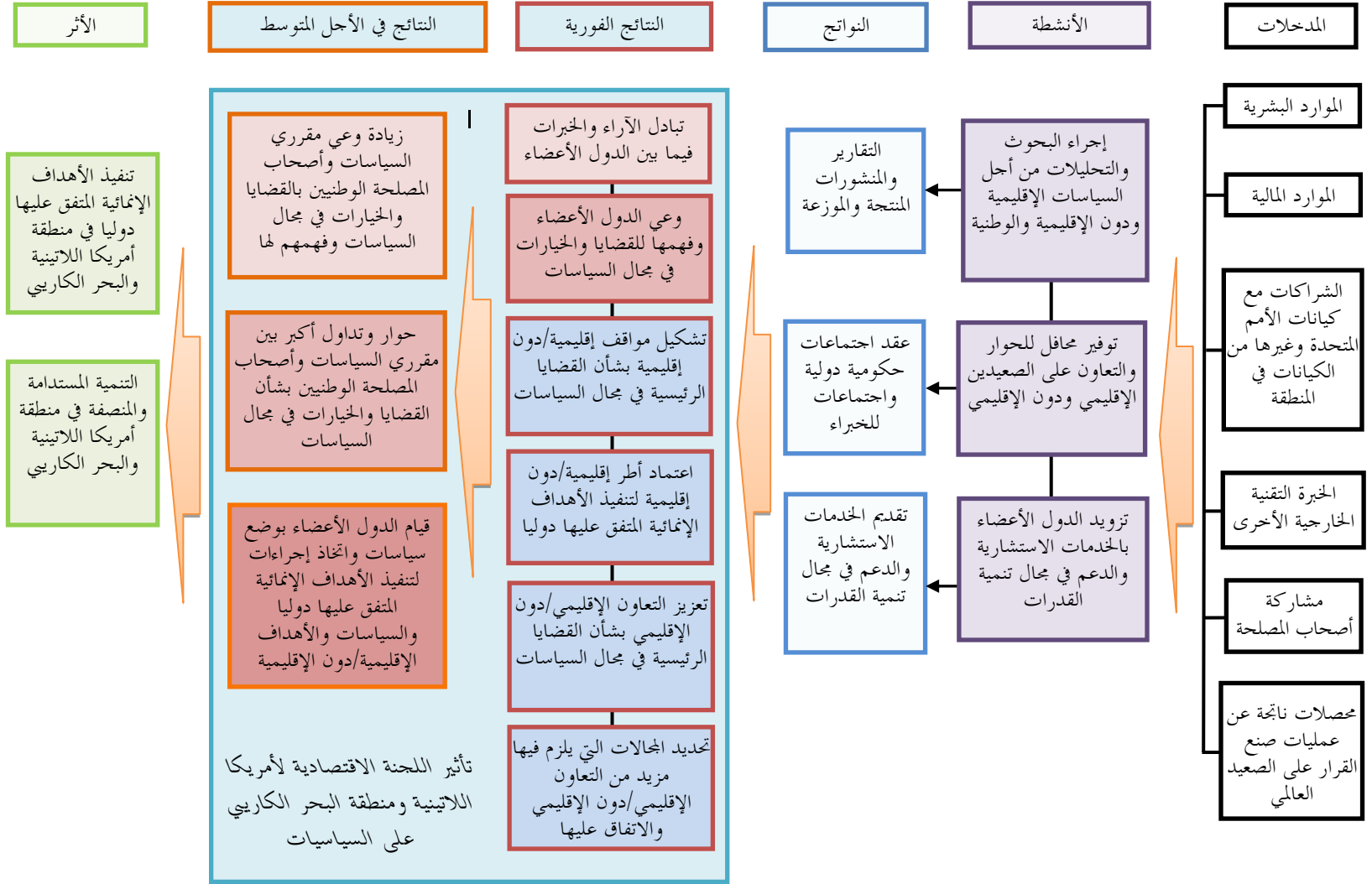
الروابط الوظيفية الداعمة لأهداف اللجنة



١٢ - من خلال هذه المهام الأساسية، أصدرت اللجنة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حوالي ٢٥٠ نشرة وعقدت ٨٨ اجتماعا لأفرقة الخبراء وأوفدت ٦١٠ بعثات استشارية تغطي ٩٦ مجالا مواضيعيا. وعلاوة على ذلك، نفذت اللجنة ٣٣ مشروعا ميدانيا و ٦٧ دورة لبناء القدرات ووفرت الخدمة الفنية لأنشطتها وأنشطة هيئاتها الفرعية التسع. ويوضح "مسار الأثر البرنامجي" (الشكل الثالث) الروابط بين شتى أنشطة اللجنة ونواتجها وما لهما من نتائج وآثار متوقعة.

الشكل الثالث

مسار الأثر البرنامجي: عمل اللجنة الداعم للسياسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية



باء - إطار التقييم: النطاق والمنهجية

النطاق

١٣ - يقيس هذا التقييم فعالية اللجنة وجدوى أنشطتها في إنجاز ولايتها، ويركز على تأثير اللجنة في العمليات المتصلة بالسياسات على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. ويدرس على وجه الخصوص مدى فعالية إنجاز البرامج الفرعية للمهام الأساسية الثلاث الداعمة لتحقيق الأهداف العامة لبرنامج اللجنة.

١٤ - وتحدّد نطاق التقييم استناداً إلى تحليل مستفيض لولاية اللجنة وبرنامج عملها، وإلى التشاور الموسع مع إدارتها. وأخذ فريق التقييم في اعتباره أيضاً الدروس المستفادة من التقييمين اللذين جرى مؤخرًا للجنة الإقليميتين لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

١٥ - والمصدر الرئيسي الذي استُقيت منه البيانات والمعلومات التي استُعرضت في إطار التقييم هو فترتا السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣. ودعماً لتحليل قضايا مواضيعية معينة، شمل الاستعراض أيضاً بيانات ومعلومات منتقاة من سنوات سابقة على هاتين الفترتين ومن عام ٢٠١٤.

١٦ - وأدرجت في مسار الأثر البرنامجي خلاصة تجميعية لمؤشرات الأداء والإنجازات المتوقعة للجنة، بصيغتها الواردة في إطارها الاستراتيجي (A/67/6/Rev.1، البرنامج ١٨)، وذلك لصياغة أسئلة أساسية لعملية التقييم الراهنة.

١٧ - وبحث التقييم أيضاً كيفية قيام اللجنة بنشر مخرجات البحث والتحليل والدروس المستفادة من العمل في مجال التعاون التقني، وكيفية استخدام مقرري السياسات على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني لهذه المخرجات والدروس.

المنهجية

١٨ - طبق التقييم نهجاً مختلط الطرائق في الدراسة، اشتمل على طرائق جمع البيانات الكمية والنوعية التالية:

(أ) استعراض الوثائق والبيانات، بما فيها الأطر الاستراتيجية للجنة وميزانياتها البرنامجية وتقارير أدائها وغير ذلك من الوثائق المتصلة بالبرامج؛ وتقارير التقييمات السابقة وتقارير مراجعة الحسابات وعمليات التفيش والدراسات الاستعراضية الأخرى؛ وإحصاءات تحليل وسائط الإعلام؛ ووثائق السياسات الوطنية التي اعتمدها الدول الأعضاء؛

(ب) المقابلات التي أجريت مع إدارة اللجنة وموظفيها؛ والدول الأعضاء، بما في ذلك مجموعة مختارة من ممثلي الوزارات الفنية/التنفيذية وأعضاء اللجنة؛ والجهات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية المشتركة في العمل المتصل بالسياسات^(٢)؛

(ج) الاستقصاءات الإلكترونية لموظفي اللجنة؛ والدول الأعضاء، بما فيها الوزارات الفنية؛ والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة^(٣)؛

(د) دراسات حالة إفرادية أجريت في إكوادور وجامايكا وكوستاريكا^(٤).

١٩ - وتستند جميع نتائج التقييم إلى الجمع بين مصادر متعددة للبيانات، منها استعراضات الوثائق والبيانات المستمدة من المواقع الإلكترونية ومن المقابلات.

جيم - سياق عمليات اللجنة

٢٠ - تتعامل اللجنة مع التحديات التي تشهدها منطقة تتسم بقدر كبير من التنوع. وتضم هذه المنطقة بلدا واحدا من أقل البلدان نموا وهو هايتي، في حين أن شيلي وبضعة بلدان جزرية في البحر الكاريبي من الاقتصادات المرتفعة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أن الأغلبية المتبقية ينطبق عليها وصف الاقتصادات المتوسطة الدخل، فإن بلدان هذه الفئة تتراوح بين الدول ذات الاقتصادات الكبيرة، مثل المكسيك والبرازيل، والبلدان الجزرية الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة، مثل دومينيكا وسانت كيتس ونيفس. وتشمل منطقة البحر الكاريبي ٢٣ دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن المنطقة تضم أيضا بلدين من البلدان غير الساحلية، وهما باراغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات). ومعظم دول أمريكا الجنوبية والمكسيك هي من كبار البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، في حين أن الغالبية العظمى من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد السلع الأساسية.

(٢) أجريت مقابلات مع ٨٢ من موظفي اللجنة ومديريها و ٦٩ من ممثلي الوزارات الفنية للدول الأعضاء و ٢٠ من الجهات المعنية المشتركة في العمل المتصل بالسياسات.

(٣) قدم موظفو اللجنة ٢٣٨ ردا صحيحا من أصل ٣٥٤ استمارة استقصاء أرسلت إليهم؛ وقدمت الدول الأعضاء، بما فيها الوزارات الفنية، ١٨٩ ردا من أصل ٢٦٦ ١ استمارة استقصاء أرسلت إليها؛ وقدمت الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة، ٤٣ ردا من أصل ٢٨٤ استمارة استقصاء أرسلت إليها.

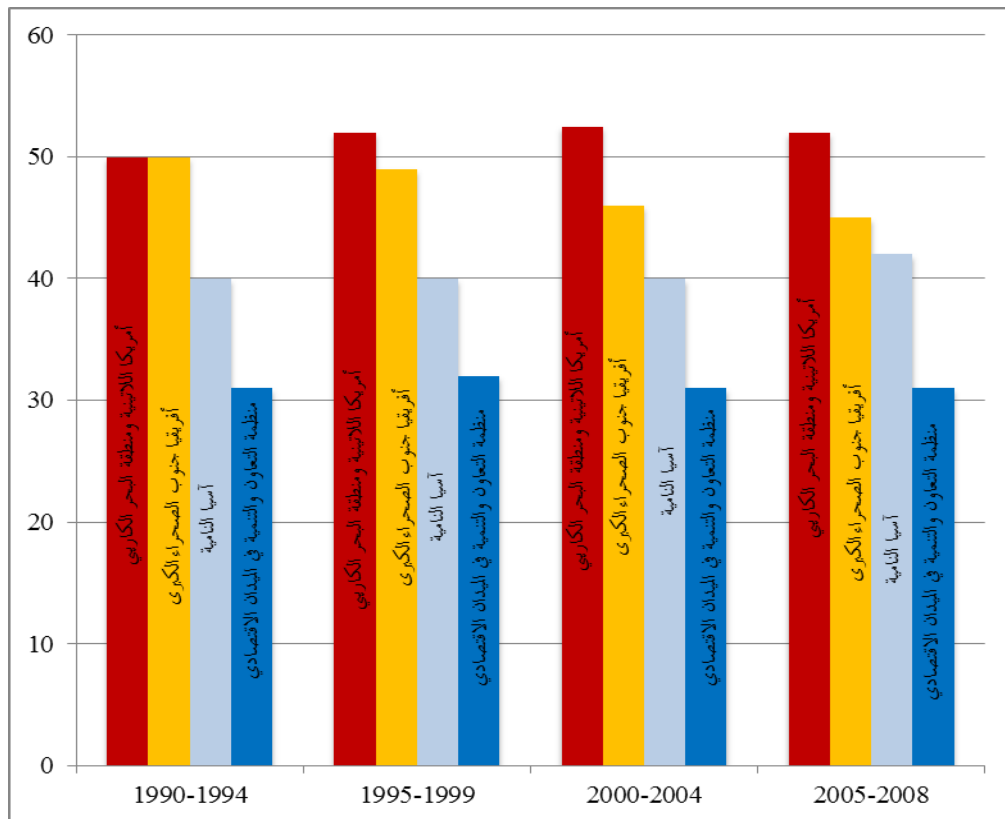
(٤) أجريت في هذه الدراسات الثلاث مقابلات مع ٣٤ ممثلا لوزارات فنية من الدول الأعضاء وست من الجهات صاحبة المصلحة.

٢١ - والإسبانية لغة مشتركة للدول الأعضاء الـ ١٨ في أمريكا اللاتينية. وتستخدم البرتغالية في البرازيل والفرنسية في هايتي والهولندية في سورينام، بينما تستخدم الإنكليزية في بقية الدول الأعضاء الكاريبية البالغ عددها ١٢ دولة.

٢٢ - وقد شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عقدا من النمو الاقتصادي القوي نسبيا حتى عام ٢٠٠٩ الذي انتشرت فيه آثار الأزمات المالية والاقتصادية العالميتين في جميع بلدان المنطقة. وخلال العقد نفسه، أحرزت المنطقة أيضاً تقدماً مطرداً ومهماً في خفض معدلات الفقر والبطالة. ولكن بوجه عام، لا تزال أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنطقة الأولى على مستوى العالم من حيث انعدام المساواة، حسب مقياس معامل جيني لتوزيع الدخل (انظر الشكل الرابع أدناه).

الشكل الرابع

تفاوت الدخل حسب المنطقة كما يقيسه مؤشر جيني، ١٩٩٠-٢٠٠٨



المصدر: المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة و World Income Inequality Database (قاعدة بيانات التفاوت في الدخل على مستوى العالم).

٢٣ - وترجم اختلافات الأوضاع المادية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء إلى اختلافات في مدى القابلية للتضرر بالصدمات الخارجية. ويفرض تغير المناخ مخاطر بالغة للمنطقة بأسرها، ولكن بوجه خاص للبلدان الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، نظرا لحجمها وموقعها الجغرافي وتركز سكانها داخل منطقة ساحلية محدودة، وفي بعض الحالات نظرا لضعف القدرات المؤسسية على التعامل مع الأزمات.

ثالثا - نتائج التقييم

٢٤ - أسفر تحليل الأدلة المجموعة في سياق هذا التقييم عن ست نتائج (ألف إلى واو) تستجيب للمعيارين التقييميين، الجدوى والفعالية. ويقدم التقرير أيضاً ثلاث نتائج (زاي إلى طاء) تتصل بتعزيز البناء التنظيمي للجنة.

الجدوى

ألف - تشير اللجنة مسائل مهمة ووجيهاة تتعلق بالسياسات الإنمائية ليدور حولها نقاش بين الدول الأعضاء في المنطقة كما أنها تمثل صوتا محايدا في هذا النقاش

٢٥ - ذكر ما نسبته ٧٥ في المائة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي شملتها المقابلات أن اللجنة مصدر للدراية ذو جدوى ومصداقية في عدد من المجالات التقنية للتنمية. وينظر إليها أيضاً باعتبارها تضطلع بدور حاسم في حفر المناقشات الإقليمية بشأن المسائل الإنمائية المختلفة المهمة لدولها الأعضاء، بما في ذلك التكامل والتجارة، وتمويل التنمية، وإصلاحات المالية العامة والإصلاحات الضريبية، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وتخطيط التنمية الوطنية، والسكان، والموارد الطبيعية والبنية التحتية، والإحصاءات، والآثار الاقتصادية لتغير المناخ. وعلاوةً على ذلك، ذكر ما نسبته ٨٥ في المائة من النظراء التقنيين الذين أجريت معهم مقابلات أن التحليلات ومقترحات السياسات التي تعدها اللجنة تقدم منظورا فريدا ومغايرا بشأن قضايا التنمية.

٢٦ - وفي سياق المساهمات التي قدمت مؤخرا إلى خطة التنمية الإقليمية، أقرت الدول الأعضاء بالدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة في عرض مفهوم "التغير الهيكلي لتحقيق المساواة"، باعتباره نهجا متكاملا للتنمية المستدامة^(٥). وإضافةً إلى ذلك، رأى ٧٥ في المائة من المسؤولين التقنيين الذين استطلعت آراؤهم أن اللجنة نجحت في تحديد قضايا التنمية الناشئة

(٥) انظر القرار ٦٩٠ (د-٣٥).

المهمة للمنطقة، من قبيل إدارة الموارد الطبيعية أو اقتصاديات تغير المناخ، وفي دعم المناقشات المتعلقة بها.

٢٧ - وتدعم اللجنة الحوار والمناقشات عن طريق إعداد بحوث وتحليلات وتوصيات في مجال السياسات تقوم على تجارب المنطقة. وتعتبر التحليلات والمشورة بشأن السياسات المقدمة من اللجنة "محايدة سياسياً" فيما يتعلق بالأمر الداخلي.

باء - للجنة جدوى و بروز أكبر في أمريكا اللاتينية مقارنة بمنطقة البحر الكاريبي

للجنة جدوى و بروز مرتفعان في أمريكا الجنوبية والوسطى

٢٨ - تتمتع اللجنة بمستوى كبير من المصداقية و بروز الدور بين الدول الأعضاء، لا سيما في أمريكا اللاتينية. وقد رأى غالبية من المسؤولين الذين أجابوا على أسئلة استمارة الاستقصاء الموجهة إلى الوزارات الفنية أن اللجنة تقوم بدور فعال في تحديد المسائل الناشئة في السياسات الإنمائية المهمة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧٥ في المائة)، وتوفير منطديات للحوار والتداول بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بسياسات التنمية في المنطقة (٦٦ في المائة). وأقر مسؤولون وعدد آخر من المعنيين الذين استطلعت آراؤهم عبر مقابلات أجريت معهم بالدور التاريخي والمستمر الذي تضطلع به اللجنة في إعداد بحوث وتحليلات ذات مصداقية وتوفير منطديات للنقاش بشأن خيارات السياسة العامة.

٢٩ - وتشير التعقيبات الواردة من مسؤولين حكوميين شتى إلى أن جهود اللجنة الرامية إلى الاستمرار في مواكبة كل من مسائل السياسة العامة والمسائل التقنية في مختلف المجالات المواضيعية كانت عنصراً رئيسياً في سمعتها كشريك له مصداقية في أمريكا الجنوبية وفي بعض أجزاء أمريكا الوسطى. ويظهر ذلك بوضوح بوجه خاص في تعامل الدول الأعضاء ومشاركتهم في عمل الهيئات الفرعية والمؤتمرات الإقليمية الأخرى المختلفة التي تنظمها اللجنة.

٣٠ - وتشير سجلات مشاركة الدول الأعضاء في جلسات الأجهزة الفرعية (كما يتبين في الجدول ٢) إلى حدوث تحسن ملحوظ في تمثيل الدول الأعضاء من كل من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى في المؤتمر الإحصائي للأمريكتين والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية. واستمر مستوى المشاركة مرتفعاً أيضاً في المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة من كل بلدان المنطقة. وفي المقابل، كان مستوى المشاركة منخفضاً للغاية من جانب الدول الأعضاء الكاريبية الناطقة بالإنكليزية في الهيئتين المتبقيتين. ويثير ذلك شواغل بشأن مدى بروز دور

اللجنة وحدوها في هذه المنطقة فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية التالية: التخطيط الوطني والعلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول ٢

المشاركة في جلسات الهيئات الفرعية المواضيعية

الهيئة الفرعية	أمريكا الشمالية (١٠ دول أعضاء)	أمريكا الوسطى (٧ دول أعضاء)	الدول الكاريبية الناطقة بالإسبانية/ الناطقة بالإنكليزية (٣ دول أعضاء) ^(أ)	الدول الكاريبية الناطقة بالإنكليزية (١٣ دول أعضاء) ^(ب)	المجموع
المؤتمر الإحصائي للأمريكتين					
الجلسة السابعة (سانتياغو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)	١٠	٦	٢	١٠	٢٨
الجلسة السادسة (بافارو، الجمهورية الدومينيكية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)	١٠	٤	٣	٧	٢٤
الجلسة الخامسة (بوغوتا، آب/أغسطس ٢٠٠٩)	٨	٣	٢	١	١٤
المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
الجلسة الثانية عشرة (سانتو دومينغو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣)	١٠	٦	٢	٩	٢٧
الجلسة الحادية عشرة (برازيليا، تموز/يوليه ٢٠١٠)	٩	٥	٣	٧	٢٤
الجلسة العاشرة (كيتو، آب/أغسطس ٢٠٠٧)	١٠	٥	٣	٩	٢٧
المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ^(ب)					
الجلسة الأولى (مونتيفيديو، آب/أغسطس ٢٠١٣)	١٠	٧	٣	١٠	٣٠
الجلسة المخصصة (كيتو، تموز/يوليه ٢٠١٢)	١٠	٦	٢	٦	٢٤
الجلسة المخصصة (سانتياغو، أيار/مايو ٢٠١٠)	٧	٣	٢	-	١٢
المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ^(ج)					
الجلسة الرابعة عشرة (برازيليا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)	٨	٧	١	٣	١٩
مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات					
الجلسة الأولى (سانتياغو، حزيران/يونيه ٢٠١٤)	٩	٥	١	-	١٥

ملاحظة: يمثل اللون الأخضر ٨٠ في المائة أو أكثر من الدول الأعضاء؛ ويمثل اللون الأصفر ٥٠-٧٩ في المائة؛ واللون الأحمر أقل من ٥٠ في المائة.

(أ) تشمل سورينام.

(ب) كان يسمى سابقا اللجنة المخصصة للسكان والتنمية.

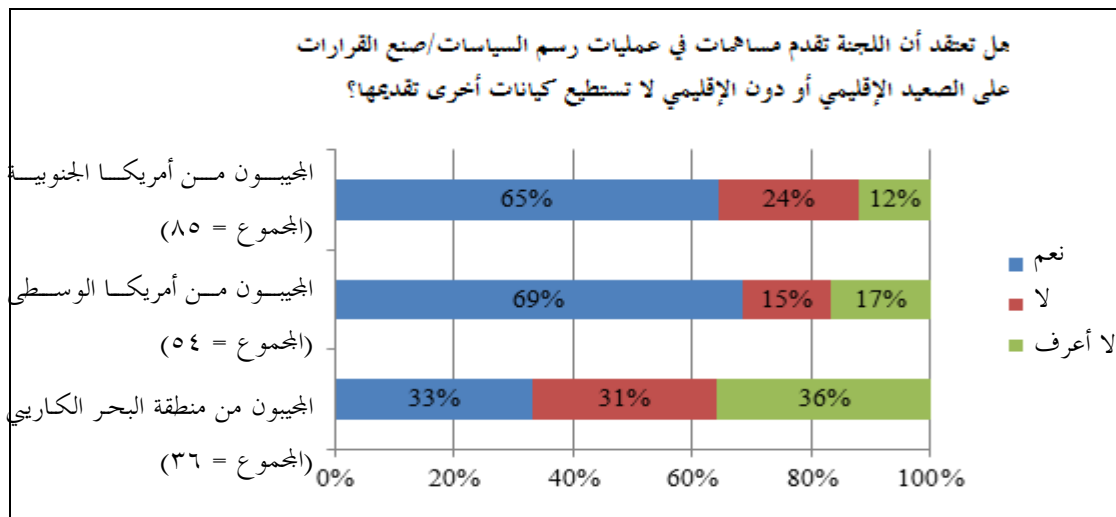
(ج) لم يكن تقرير الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في برازيليا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ متوافرا على الموقع الشبكي للجنة.

التعامل مع الوزارات الفنية يتباين من منطقة دون إقليمية إلى أخرى

٣١ - لم تدرج بعض الوزارات الفنية للدول الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى في مراسلات اللجنة الدورية المتصلة بعملها في المجالات المواضيعية الخاصة بهذه الوزارات. ويحدث ذلك بتواتر أكبر في المجالات التي لا توجد لها هيئة فرعية مواضيعية. والوعي بأعمال اللجنة، لا سيما أعمال الشعب في المقر، منخفض بين الوزارات الفنية في كامل منطقة البحر الكاريبي. وتشير نتائج الاستقصاء الموجه إلى الوزارات الفنية أيضاً إلى أن اللجنة لها جدوى وبروز أكبر بكثير في أمريكا اللاتينية مقارنة بمنطقة البحر الكاريبي. وكما هو مبين في الشكل الخامس، لم تزد عن ٣٣ في المائة نسبة المجهين الكاريبيين الذين ارتأوا أن اللجنة تقدم مساهمات في عمليات رسم السياسات/صنع القرارات على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي لا تستطيع كيانات أخرى تقديمها. وإضافة إلى ذلك، كانت نسبة الذين رأوا أن اللجنة فعالة في تحديد المسائل الناشئة في مجال السياسات الإنمائية من مجموع مسؤولي الوزارات الفنية الذين أجابوا على الأسئلة لا تزيد عن ٣٦ في المائة في حالة المسائل الناشئة المهمة لمنطقة البحر الكاريبي، مقارنة بنسبة ٦١ في المائة في حالة المسائل الناشئة المهمة لمنطقة أمريكا الجنوبية و ٤٣ في المائة في حالة المسائل الناشئة المهمة لمنطقة أمريكا الوسطى. ويعزى انخفاض بروز اللجنة إلى حد كبير إلى نقص اتصالها الدورية مع واضعي السياسات الوطنية، وهو ما يعتبر مجالاً رئيسياً للتحسين من جانب كل من مديري اللجنة والدول الأعضاء.

الشكل الخامس

تصورات المسؤولين في الوزارات الفنية بشأن المساهمات المتميزة للجنة في عمليات صنع القرار على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي حسب المنطقة الإقليمية



٣٢ - وتباين تجارب الشعب الفنية التابعة للجنة في الحفاظ على علاقة تواصل فعالة مع المسؤولين في الوزارات الفنية ذات الصلة في مختلف بلدان المنطقة. وتمثل شعبة الشؤون الجنسانية استثناء إيجابيا ملحوظا. فمعظم الشعب/المكاتب لا توجد لديها قاعدة بيانات محدثة تُستجمع فيها معلومات الاتصال الموجودة لدى فرادى الموظفين، مما يسفر عن فقدان الاتصالات مع تبدل الموظفين. وفي بعض الحالات، أدى حدوث تغير في الحكومة إلى توقف مفاجئ في التواصل. ولا توجد في الوقت الحالي استراتيجية على نطاق اللجنة ككل لإقامة اتصالات مع مسؤولي الوزارات الفنية لإبلاغهم بأعمال اللجنة الماضية والجارية والمعتمدة. واقترح ما نسبته ٥٥ في المائة من مسؤولي الوزارات الفنية الذين استطلعت آراؤهم أن تحسن اللجنة تواصلها مع الدول الأعضاء لتلبية احتياجات تلك الدول بصورة أفضل.

على الرغم من التحسن الذي شهدته السنوات الأخيرة، لا تزال هناك حاجة إلى تحسين إدماج أولويات منطقة البحر الكاريبي في برنامج عمل اللجنة

٣٣ - هناك إقرار واسع النطاق في الدول الأعضاء الكاريبية بحدوث تحسن كبير مؤخرا في دمج أولوياتها في أعمال اللجنة. فقد أشاد كبار المسؤولين من الجماعة الكاريبية وجامايكا، الرئيس الحالي للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، بالدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في زيادة مراعاة البيانات والأولويات الكاريبية في منشوراتها وأعمالها التحليلية الأخرى.

٣٤ - وخلال السنوات الأخيرة، بذلت عدة شعب وأقسام/وحدات في مقر اللجنة جهودا واعية لدمج البلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية في برامج عملها. وأسفر ذلك عن تحسن فوري في تنسيق جمع البيانات من هذه البلدان. وأدى ذلك أيضا إلى عمل مشترك بين المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك زيادة مشاركة الدول الأعضاء الكاريبية في أنشطة يقودها كل من مقر اللجنة الرئيسي ومقرها دون الإقليمي لأمريكا الوسطى.

٣٥ - وفي الوقت نفسه، يلزم بوضوح بذل مزيد من الجهود لدمج هذه المنطقة دون الإقليمية بالكامل في برنامج عمل اللجنة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال البلدان الكاريبية تواجه تحديات في إمكانية الاطلاع على قدر كبير من المعرفة الإقليمية التي تولدها اللجنة، إذ لا يتوافر كثير من منشوراتها إلا بالإسبانية.

٣٦ - ولا توجد في الوقت الحالي آلية تكفل قيام برامج العمل في شعب المقر بدمج أولويات واحتياجات الدول الأعضاء الكاريبية المحددة من خلال إطار لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الأولويات المحددة في اجتماع المائة المستديرة الإنمائي

لمنطقة البحر الكاريبي. والمسؤولية عن تنفيذ قرارات لجنة التنمية والتعاون، بما في ذلك تعبئة الموارد اللازمة للتنفيذ، متروكة بدرجة كبيرة للمقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي. إلا أن دعم تنفيذ هذه القرارات في المجالات المواضيعية المختلفة، يتجاوز بوضوح القدرات الحالية لهذا المقر دون الإقليمي. فهو يضم أربع وحدات مواضيعية: التنمية الاقتصادية؛ والإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية. بما في ذلك السكان؛ والتنمية المستدامة. وتوجد في كل وحدة مواضيعية ما بين وظيفة واحدة (الإحصاءات) وأربع وظائف (التنمية الاقتصادية) من الفئة الفنية. ويقوم ما مجموعه ١٠ موظفين فنيين حاليا بأعمال البحث والتحليل، ودعم العمليات الحكومية الدولية، وتوفير المساعدة التقنية للاستجابة للاحتياجات دون الإقليمية في مجالات متنوعة.

٣٧ - وعلاوة على ذلك، تشير البيانات المتوافرة عن بعثات المساعدة التقنية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى أن معظم شُعب المقر اضطلعت بعدد محدود للغاية من البعثات الاستشارية إلى البلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية. فعلى سبيل المثال، نفذت شُعبة السكان ٢١٨ بعثة، أوفدت بعثتان منها فقط إلى بلدان كاريبية ناطقة بالإنكليزية، مقارنة مع ١٢٣ بعثة أوفدت إلى أمريكا الجنوبية، و ٤٤ إلى أمريكا الوسطى، و ٧ إلى دول كاريبية ناطقة بالإسبانية أو الفرنسية. ولم تقم شُعبة التجارة الدولية والتكامل وشُعبة الإنتاج والإنتاجية والإدارة بإيفاد أي بعثات للتعاون التقني إلى البلدان الكاريبية الناطقة بالإنكليزية. وعلى الرغم من الجهود الموجهة الأخيرة المبذولة من الإدارة العليا، فإنه يبدو أن هناك اتجاهها عاما نحو عدم إعطاء أولوية لمنطقة البحر الكاريبي.

٣٨ - وستتطلب معالجة الاحتياجات الملحة لمنطقة البحر الكاريبي تعريف دور ومسؤوليات شُعب اللجنة في المقر (كل من الشُعب الفنية ودعم البرامج) لدعم تنفيذ قرارات لجنة التعاون والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي.

الفعالية

جيم - تيسر اللجنة صنع القرارات وبناء التوافق في الآراء بشأن المجالات المواضيعية الهامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٣٩ - أشار ثلثا الوزارات الفنية التي استُطلعت آراؤها إلى أن اللجنة فعالة في تيسير المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحوار والتداول دعما لصنع القرارات وبناء التوافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية في مجال السياسات على الصعيد الإقليمي. وترى الدول الأعضاء في اللجنة شريكا ذا معرفة فنية عالية، ووسيطا نزيها، وموردا موثوقا به فيما يتعلق

بدعم صنع القرارات على الصعيد الإقليمي. وفي الدورات الثلاث الماضية، توصلت اللجنة إلى توافق آراء بشأن ٤٥ من خلال اعتماد قرارات بشأن طائفة من المجالات المواضيعية، مثل المرأة، والسكان، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتنمية الاجتماعية. وتصنف القرارات التي يسرت اللجنة اتخاذها إلى ثلاث فئات:

(أ) تنظيمية أو إدارية (مثل برنامج عمل اللجنة): ١٢ قراراً؛

(ب) مواضيعية (مثل المرأة والسكان ومجتمع المعلومات): ٢٥ قراراً، حيث يسرت اللجنة التوصل إلى توافق آراء على الصعيد الإقليمي وإقرار عدد من التدابير، بما فيها القرار ٦٨٢ (د-٣٥) المتخذ في عام ٢٠١٤ والذي أنشئ بموجبه المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ج) توافق آراء عام وإعلانات سياسية: ٨ قرارات.

٤٠ - وشملت هذه القرارات الـ ٤٥ ما مجموعه ٥٩ فقرة تدعو إلى اتخاذ إجراء من جانب أمانة اللجنة أو أمينها التنفيذي و ١٥ فقرة تدعو إلى اتخاذ إجراء من جانب الدول الأعضاء (الجدول ٣).

الجدول ٣

عدد القرارات التي اتخذتها اللجنة حسب الموضوع/المسألة، ٢٠١٠-٢٠١٤

الموضوع/المسألة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	المجموع
بناء توافق في الآراء - إعلانات سياسية	١	٥	٢	٨
طبيعة مواضيعية	٧	٨	١٠	٢٥
قرارات إدارية	٤	٤	٤	١٢
المجموع	١٢	١٧	١٦	٤٥
عدد الفقرات التي تدعو إلى قيام أمانة اللجنة باتخاذ إجراءات	١٤	٢٥	٢٠	٥٩
عدد الفقرات التي تدعو إلى قيام الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات	٣	٤	٨	١٥

٤١ - ويسرت اللجنة أيضاً اعتماد عدد من الاتفاقات المؤسسة لقواعد وعدد من القرارات المحسّنة للالتزامات الدول الأعضاء في اجتماعات الهيئات الفرعية^(٦). ويشمل ذلك توافق آراء

(٦) يشمل توافق آراء سانتو دومينغو أكثر من ١٠٠ قرار ويشمل توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية أكثر من ١٣٠ قراراً تتضمن جميعها الإعراب عن التزامات الدول الأعضاء بشأن عدد من المجالات، منها

مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية في آب/أغسطس ٢٠١٣ وتوافق آراء سانتو دومينغو في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويرد في الجدول ٤ بعض أهم الاتفاقات التي جرى التوصل إليها.

الجدول ٤

أمثلة على وثائق توافق الآراء التي اعتمدها الهيئات الفرعية للجنة

المسائل السكانية

توافق آراء بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن السكان والتنمية، الذي اعتمد في مكسيكو في أيار/مايو ١٩٩٣

توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، الذي اعتمد في آب/أغسطس ٢٠١٣

المسائل الجنسانية

توافق آراء كيتو، الذي اعتمد في الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في آب/أغسطس ٢٠٠٧

توافق آراء برازيليا، الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإقليمي، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٠

توافق آراء سانتو دومينغو، الذي اعتمد في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإقليمي، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

اضطلعت اللجنة بدور حاسم في مساعدة الدول الأعضاء على بناء وبلورة صوت موحد في عمليات وضع السياسات على الصعيد العالمي

٤٢ - قامت اللجنة، من خلال تقديم التحليل وتعزيز الحوار، بمساعدة الدول الأعضاء في بناء وبلورة صوت موحد في عمليات وضع السياسات على الصعيد العالمي. وعلى وجه الخصوص، يسرت اللجنة عملية التوصل إلى موقف إقليمي موحد في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والمداولات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني والمشاركة السياسية للمرأة، والشعوب الأصلية، والهجرة.

تقدم اللجنة الدعم لعمليات التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٤٣ - قدمت اللجنة مدخلات تقنية إلى مختلف آليات التكامل دون الإقليمية، مثل مؤتمرات القمة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر قمة الأمريكتين، وكذلك الاجتماعات الرفيعة المستوى لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقامت اللجنة أيضا، بالتعاون مع مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتقديم الدعم الفني إلى الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية.

٤٤ - وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تقديم التحليل التقني واستجابة لطلبات محددة للحصول على المساعدة، تيسر اللجنة المداولات والمناقشات المتعلقة بعدد من المسائل الإنمائية من خلال آليات التكامل والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التالية:

- اتحاد أمم أمريكا الجنوبية؛
- مجلس أمريكا الجنوبية المعني بالهياكل الأساسية والتخطيط؛
- الجماعة الكاريبية؛
- منظومة التكامل لأمريكا الوسطى؛
- أمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى؛
- لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية؛
- السوق الجنوبية المشتركة؛
- جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- أمانة التكامل الاجتماعي لأمريكا الوسطى؛
- مجلس النقد لأمريكا الوسطى؛
- جماعة دول الأنديز.

٤٥ - ويشير أصحاب المصلحة الإقليميون ودون الإقليميين الذين أجريت معهم مقابلات إلى اللجنة باعتبارها شريكا تقنيا أساسيا تساعدهم المدخلات التي يقدمها على اتخاذ قرارات مستنيرة واعتماد تدابير للنهوض بالتكامل الإقليمي ودون الإقليمي.

دال - يساهم مُجمل أعمال البحث والتحليل التي تضطلع بها اللجنة في زيادة الوعي وتبادل الخبرات، ولكن لا يجري نشر كل المعارف بالفعالية التي يمكن بلوغها

تزيد اللجنة من معارف وقدرات واضعي السياسات وتثري عمليات صنع القرارات على الصعيد الوطني

٤٦ - توفر اللجنة بيانات وإحصاءات موثوق بها وقابلة للمقارنة، وبحوث وتحليلات تطبيقية مستقلة، وخيارات على صعيد السياسات العامة، سعياً إلى تحقيق نتيجتين جامعتين: (أ) زيادة الوعي بالمسائل الراهنة والناشئة وفهمها في صفوف واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في المنطقة؛ (ب) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على صياغة وتنفيذ السياسات التي تعزز التنمية المستدامة. ويوجز الجدول ٥ حجم النواتج البحثية والتحليلية للجنة في فترتي السنتين الماضيتين.

الجدول ٥

النواتج البحثية والتحليلية حسب النوع، ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥

نوع الناتج	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥
وثائق لاجتماعات أفرقة الخبراء	٨٨	٩٠
منشورات متكررة	٧٤	٦٠
منشورات غير متكررة	١٨٣	١٧٦
النواتج التحليلية الأخرى	١٨١	١٥٩
مجموع النواتج البحثية والتحليلية	٥٢٦	٤٨٥
النسبة المئوية لحصة هذه النواتج من مجموع نواتج اللجنة	٦٩	٧٢
مجموع نواتج اللجنة	٧٦٥	٦٢٢

٤٧ - وهناك غالبية كبيرة من المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الذي استُطلعت آراؤهم خلال هذا التقييم تستعين بشكل منتظم بعمل اللجنة في مجالي البحث والتحليل. ويشكل هذا العمل أحد مصادر المعلومات الرئيسية التي يلجؤون إليها لفهم الاتجاهات الإقليمية ودون الإقليمية وتقييم حالة بلد كل منهم قياساً على البلدان الأخرى في المنطقة. وتعترف غالبية الوزارات الفنية التي أجابت على أسئلة الاستقصاء بدور اللجنة في تيسير تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء، وقد اعتبرت غالبية كبيرة ممن اطلعوا على المنتجات البحثية والتحليلية للجنة (٨٣ في المائة) أن اللجنة فعالة في إثراء عمليات وضع السياسات وصنع القرارات على الصعيدين الإقليمي و/أو دون الإقليمي. واعتبر أيضاً مسؤولو الوزارات

الفنية الذين أجريت معهم مقابلات أن منشورات اللجنة وغيرها من النواتج المعرفية تتسم بنوعية جيدة وأنها مصدر موثوق للأفكار المتعلقة بالسياسات.

٤٨ - وأشار نحو ثلثي المسؤولين الحكوميين الذين استُطلعت آراؤهم خلال هذا التقييم إلى أن منتجات معرفية مختلفة للجنة زادت وعيهم بالمسائل التي تتسم بأهمية كبيرة لبلداتهم. وأشار أيضا ٦١ في المائة من المسؤولين الذين استُطلعت آراؤهم إلى أنهم استخدموا منتجات اللجنة كمراجع في وضع السياسات والبرامج الوطنية، وذكر العديد منهم أمثلة على هذا التأثير. ويرد أدناه بعض الشهادات من مسؤولين حكوميين عن مجموعة مختارة من منشورات رئيسية صادرة عن اللجنة.

الجدول ٦

شهادات مختارة عن استخدام المنشورات الرئيسية للجنة

preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean (نظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): ”وفر المنشور ما يلزم من بيانات وتحليل لتقييم حالة البلد ووفر تحليلا مقارنا بشأن السبل التي يمكن أن نسلكها“.

Social Panorama of Latin America (المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية): ”وفرت منشورات من قبيل *Social Panorama of Latin America* مساعدة في وضع نظام وطني للرعاية“.

Economic Survey of Latin America and the Caribbean (الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): ”كانت [الاستنتاجات الواردة في التقرير] التي تتضمن تحليلا لأداء اقتصادات أمريكا اللاتينية مقترنا بإنذار بشأن إعادة تغليب نسبة المواد الأولية في إنتاج بعض البلدان .. مفيدة لتحليل حالة اقتصاد إكوادور، وخصائص هذا الاقتصاد ومستوى اعتماده على عدد قليل من الأصول التي تركز على قطاع إنتاج المواد الأولية“.

Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean (الاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي): ”ساعدت الدراسة (الواردة في هذه النشرة) على تحديد خصائص الاستثمار في أمريكا اللاتينية ومساهمته في النمو، والربحية، وإيجاد فرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والاعتماد على الموارد الطبيعية“.

لا تضمن اللجنة بصورة كاملة أن تصل المعارف إلى واضعي السياسات وغيرهم من المستقبلين الذين يمكن أن يستفيدوا منها

٤٩ - تكون المنتجات البحثية والتحليلية محل تقدير بشكل عام من جانب واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يكونون قد اطلعوا عليها. وفي الوقت نفسه، تشير البيانات المستقاة من مسؤولي الوزارات الفنية الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن غالبية شُعب اللجنة ليست فعالة في تعميم الكثير من نواتجها على واضعي السياسات الوطنية ذوي الصلة وأعضاء القاعدة الجماهيرية الأوسع نطاقاً في جميع أنحاء المنطقة وفي الترويج لهذه النواتج لديهم. وقد أقر الكثير من مديري اللجنة أن نشر نتائج عملهم يشكل تحدياً رئيسياً سواء على مستوى الشُعب أو بالنسبة للجنة ككل. ولا يعد النشر والترويج من الأولويات ولا يخصص لهما سوى القليل من الموارد. بل إن ما يخصص للمنشورات من الميزانية غير المتعلقة بالوظائف لا يتضمن أي مخصصات لنشرها، باستثناء المنشورات الرئيسية. وفي حين أن الهدف الرئيسي من المنشورات هو أن تستنير بها سياسات وبرامج الدول الأعضاء والتأثير في هذه السياسات والبرامج، فإنه في ظل غياب أي استراتيجية أو أنشطة في مجال النشر، يبدو أن مجرد إصدار المنشور هو النتيجة المتحققة في نهاية المطاف. ودون خطط فعالة للنشر، لا يصل الكثير من المعارف التي يمكن تطبيقها على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي إلى من يمكنهم الاستفادة منها.

يتعين تحسين الجهود التي تبذلها اللجنة للنشر على نطاق أوسع

٥٠ - في السنوات الأخيرة، استخدمت اللجنة مزيجاً من وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي الجديدة لزيادة توعية الجمهور بها، لا سيما فيما يتعلق بمنشوراتها الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت اللجنة مبادرات مختلفة لإدارة المعارف، بما في ذلك إطلاقها في أيار/مايو ٢٠١٤ لمستودع رقمي للوثائق يتيح الوصول إلى جميع منشوراتها في مكان واحد. كما أدخل مؤخراً تحسين كبير على الموقع الشبكي للجنة. وأفادت وحدة شؤون الإعلام عن تسجيل ورود نحو ١٠ ٠٠٠ مادة إعلامية سنوياً يُذكر فيها اسم اللجنة في الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة التي تستخدم اللغة الإسبانية أساساً. ويبين الجدول ٧ أدناه أعداد متابعي اللجنة على موقعي تويتر وفيسبوك مقارنة بأعداد متابعي المنظمات الإقليمية الأخرى، ويبين الجدول ٨ التأثيرات التي تركتها مجموعة مختارة من المنشورات الرئيسية التي صدرت مؤخراً في وسائط الإعلام.

الجدول ٧

مقارنة بين أعداد متابعي اللجنة ومتابعي منظمات إقليمية أخرى في وسائل التواصل الاجتماعي

المتابعون على موقع تويتر	المتابعون على موقع فيسبوك	
١٤٤ ٤٤٦	١٥٥ ٤٤٩	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٣٨ ٠٧٨	١٦٩ ٢٧٠	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
٣١ ٩٩٣	٦ ٦٨٤	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
١٩٢ ٩٦٤	٣٤٩ ١٢٣	البنك الدولي (منطقة أمريكا اللاتينية)

الجدول ٨

مقارنة بين متوسط أعداد عمليات تنزيل البيانات والإشارات الواردة في وسائل الإعلام الإخبارية

الاستخدام		المنشورات		
أرقام القياسات الشبكية - متوسط العدد السنوي لعمليات التنزيل ^(أ)	عدد البلدان التي وردت فيها الإشارات الواردة في الأخبار ^(ب)	عدد البلدان التي وردت فيها الإشارات في الأخبار	عدد البلدان التي وردت فيها الإشارات في الأخبار	
١٠ ٦٥٠	٣٦	١ ٠٧٣	٣٦	<i>Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean</i> (نظرة عامة أولية على اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
٥ ١٨٩	٣٦	٧٩٢	٣٦	<i>Social Panorama of Latin America</i> (المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية)
٨ ٥٢٥	٤١	١ ٥٧٥	٤١	<i>Economic Survey of Latin America and the Caribbean</i> (الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
١ ١٤٣	٢٨	٤٧٢	٢٨	<i>Latin America and the Caribbean in the World Economy</i> (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي)
٢ ٩٦٢	٤٣	٨٠٥	٤٣	<i>Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean</i> (الاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

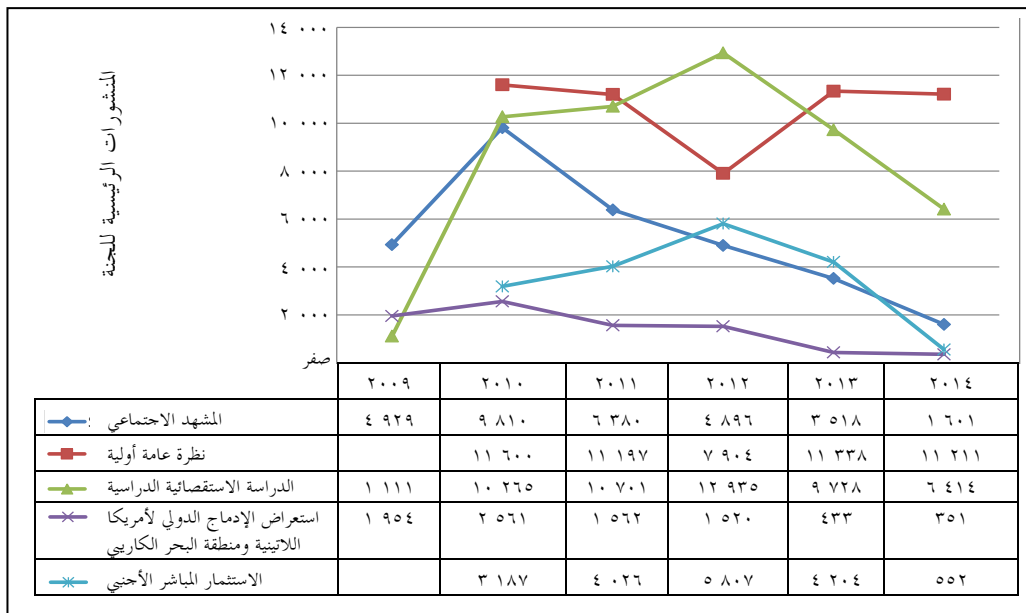
(أ) تبين البيانات الأرقام المتوسطة لعمليات تنزيل كل منشور من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤، باستثناء المنشور *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean*، الذي لا تتوفر البيانات بشأنه إلا للفترة من عام ٢٠١٠.

(ب) وسائل إعلام إخبارية فقط (LexisNexis و Factiva) من ١ آب/أغسطس ٢٠١٢ إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣.

٥١ - وقد تكون هذه الجهود التي بذلت مؤخرا قد زادت من عدد متابعي اللجنة في وسائط الإعلام، ولكن هناك دليل واضح على أن هذه الجهود تصل إلى المستفيدين الرئيسيين المقصودين من عمل اللجنة، أي واضعي السياسات العاملين في مجالات شتى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئيا. وتشير البيانات المقدمة من اللجنة إلى أن عمليات التزليل لأغلبية منشوراتها الرئيسية تتناقص بصورة مطردة، كما هو مبين في الشكل ٦ أدناه^(٧). ولم يحافظ على نفس المستوى من عمليات التزليل في السنوات القليلة الماضية سوى منشور *Preliminary Overview of the Economies of Latin America and the Caribbean*.

الشكل السادس

بيانات تزليل المنشورات الرئيسية



المصدر: تحليلات اللجنة وتقاريرها.

٥٢ - وتستلزم كفاءة أن تصل المنتجات المعرفية إلى واضعي السياسات وإلى المستقبلين الأوسع نطاقا إجراء استعراض لقنوات النشر الحالية. وتوزع اللجنة نواتجها من المعارف في منتديات واجتماعات شتى، وكذلك من خلال البعثات الاستشارية؛ غير أن فعالية هذه

(٧) اعتمد هذا التحليل على تقارير عن إحصاءات عمليات التزليل، قدمتها اللجنة كمساهمة في هذا التقييم. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة أبلغت مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بعد أن أعد مشروع تقرير التقييم، بالتباين والثغرات في جمع البيانات في مختلف سنوات الإبلاغ.

الممارسات في أن تصل إلى واضعي السياسات المعنيين وأن تؤثر في نهاية المطاف في السياسات العامة لم تقيّم بعد. وفي الوقت نفسه، هناك بعض الممارسات الجيدة المعمول بها حاليا داخل اللجنة يمكن النظر في تكرارها، ولا سيما المرصد الشبكية المعنية بسياسة المالية العامة والمساواة بين الجنسين.

هاء - قدمت اللجنة الدعم لتعزيز الإحصاءات وتنسيقها في جميع أنحاء المنطقة؛ غير أنها لم تكن فعالة بما فيه الكفاية في تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة البحر الكاريبي التي يعتبر تعزيزها من الأولويات

قدمت اللجنة الدعم لتعزيز القدرات الإحصائية في المنطقة

٥٣ - قدمت اللجنة الدعم لتنسيق الإحصاءات في جميع أنحاء المنطقة، وتحسين المنهجيات فيما يتعلق بالحسابات القومية ومؤشرات الفقر ومؤشرات الجسدية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية. وقد عزز هذا التنسيق الإحصاءات على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وساعدت اللجنة أيضا في تحسين قدرة الدول الأعضاء على جمع البيانات المستمدة من التعدادات وتحليلها. وخلال فترتي السنتين الماضيتين، ساعدت اللجنة ثلاثة بلدان على تحسين التدابير الداخلية المتعلقة بمؤشرات الفقر والعمل، و قدمت دعما في مجال المنهجيات بشأن مؤشرات اجتماعية مختلفة إلى سبعة بلدان، و قدمت الدعم لخمس بلدان لإعداد الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية. وفيما يتعلق بالمنهجيات المتعلقة بالحسابات القومية، أبلغت ١٠ بلدان عن تحقيق تحسن كبير وأحرزت ٤ بلدان تقدما في تقديرات الحسابات الفرعية. و قدمت اللجنة أيضا دعما شاملا لـ ٣٩ من دولها الأعضاء والدول والأقاليم المنتسبة إليها (١٧ في أمريكا اللاتينية و ٢٢ في منطقة البحر الكاريبي) المشاركة في برنامج المقارنات الدولية فيما يتعلق بجمع البيانات والتحقق منها. وسلطت مكاتب الإحصاءات الوطنية التي أجريت معها مقابلات الضوء على الدور المحوري للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين في قيادة تطوير الإحصاءات الإقليمية، فضلا عن الدعم الحيوي الذي تقدمه اللجنة.

٥٤ - كما قدمت اللجنة الدعم لمبادرات تنمية القدرات التي تنفذها الأفرقة العاملة المتألفة من مكاتب إحصائية وطنية. وهذه الأفرقة العاملة المشكّلة ضمن هيكل المؤتمر، تشمل أفرقة معنية بتنسيق إحصاءات الفقر، وإجراء التعدادات، والحسابات القومية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوق العمل، والبيئة، والشؤون الجسدية، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والأهداف الإنمائية للألفية، والزراعة، والرضع والمراهقين، وبناء المؤسسات، والأمن العام، والعدالة. وواصلت اللجنة تعزيز قاعدة بياناتها الإحصائية المركزية التي بلغ بحلول نهاية عام ٢٠١٣، مجمل ما سجلته من عمليات تنزيل،

٦٤٧٠٠٠٠ عملية تنزيل لمؤشرات إحصائية، و ١١٨٠٠٠٠ عملية تنزيل للمنشور الرئيسي *Statistical Yearbook for Latin America and the Caribbean* (الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

يحتاج دعم القدرات الإحصائية في منطقة البحر الكاريبي إلى مزيد من التعزيز

٥٥ - رصد مكتب خدمات الرقابة الداخلية إحراز بعض التقدم في كفاءة إدراج البيانات والتحليلات المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي ضمن منشورات اللجنة الرئيسية. وحدثت أيضا زيادة في مشاركة الدول الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية في الاجتماعات الرئيسية والأنشطة الأخرى للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين. وسلمت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي بهذا الاتجاه الإيجابي في قرارها ٧٨ (د-٢٤)، ودعت الدول الكاريبية إلى زيادة مشاركتها في أنشطة المؤتمر^(٨). بيد أنه، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، لا بد أن يظل تحسين توافر البيانات المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي ونوعيتها من الأولويات الأساسية. وفي مجال الإحصاءات الاجتماعية، لم توفد إلى دولة ناطقة بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي سوى بعثة واحدة من جملة ما يربو على ٤٠ بعثة استشارية تقنية أوفدت إلى ١٥ من الدول الأعضاء في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وبالمثل، قامت شعبة السكان، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بأكثر من ٤٠ بعثة استشارية تقنية ذات صلة بالتعداد و/أو البرامجيات الإحصائية لنظام ريداتام (نظام استرجاع البيانات للمناطق الصغيرة باستخدام الحاسوب الخفيف). وقدمت أكثر من ثلثي هذه البعثات خدماتها لتسعة بلدان في أمريكا الجنوبية، في حين أن ١٧ في المائة منها قدمت خدماتها لبلدان خارج المنطقة. أما البعثات المتبقية فقد قدمت خدماتها لبلدين من أمريكا الوسطى، وبلدين ناطقين بالإسبانية، وبلد ناطق بالإنكليزية من منطقة البحر الكاريبي.

٥٦ - وبالإضافة إلى ذلك، لا تعكس الموارد البشرية لدعم العمل الإحصائي بمقر اللجنة دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي على نحو كاف كثرة طلبات المساعدة في المنطقة دون الإقليمية: فللمكتب في الوقت الراهن وظيفتان فقط مخصصتان لهذا المجال في حين أن الوظيفة الوحيدة من الفئة الفنية (ف-٤) ما زالت شاغرة منذ شباط/فبراير ٢٠١٣. لذا ينبغي أن تعزز اللجنة الدعم الإحصائي في منطقة البحر الكاريبي.

(٨) قرار لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ٧٨ (د-٢٤)، الفقرة ٣. وحثت أيضا لجنة التنمية والتعاون في القرار نفسه اللجنة على "إيلاء أولوية عليا لحشد الموارد اللازمة لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء" من خلال أنشطة شتى لبناء القدرات.

واو - بإمكان اللجنة زيادة تعزيز أثر مساعدتها التقنية بالاستفادة الكاملة من دورها الحفاز

تؤثر اللجنة في رسم السياسات/صنع القرارات على الصعيد الوطني

٥٧ - تستجيب اللجنة بفعالية للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية. وقد أكدت استعراضات الوثائق والمقابلات مع صانعي السياسات الوطنية وسائر أصحاب المصلحة في الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وشيلي، وغيانا، وكوستاريكا أن عمل اللجنة في مجال المساعدة التقنية الثنائية يحظى بتقدير كبير من المستفيدين، ويحقق قدرا من التأثير الملموس في عمليات وضع السياسات الوطنية. ويهدف عمل اللجنة في مجال المساعدة التقنية إلى التأثير في السياسات عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسات دون إملاء مسار معين على الدول الأعضاء. وسعى فريق التقييم إلى الحصول على أدلة ملموسة بشأن التأثير في السياسات الوطنية في عدد من المجالات المواضيعية، في شكل استراتيجية للتنمية الوطنية، أو سياسات أو قوانين ذات روابط ملموسة بعمل اللجنة. ويبين الجدول ٩ بعض الأمثلة على مساهمات اللجنة في التأثير في السياسات، والتي تمكن فريق التقييم من التحقق من صحتها.

الجدول ٩

أمثلة على تأثير اللجنة في السياسات

البلد	المجالات المواضيعية
الأرجنتين	خطة في مجال الصناعة، السلاسل الإنتاجية
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	الطاقة، منهجية التعداد
شيلي	منهجية التعداد، الحماية الاجتماعية
كوستاريكا	الزراعة، الحماية الاجتماعية
إكوادور	خطة التنمية الوطنية، التبادل التجاري والتكامل، الشؤون الجنسانية، مصفوفة الإنتاجية
السلفادور	التنمية والحماية في المجال الاجتماعي
غواتيمالا	القدرة التنافسية، خطة التنمية الوطنية
المكسيك	الإصلاح المالي، القدرة التنافسية
أوروغواي	الحماية الاجتماعية، الشؤون الجنسانية

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٨٦ (نسبة ٥٢ في المائة) من المجهيين على استقصاء الوزارات الفنية طائفة واسعة من الأمثلة التي تبين تأثير أنشطة اللجنة في صياغة السياسات و/أو الاستراتيجيات و/أو خطط العمل الوطنية في حكوماتهم، بما في ذلك فيما يتصل بالسياسات الاجتماعية، والشؤون الجنسانية، والتنمية الاقتصادية، وإصلاحات المالية العامة، وقضايا السكان، وتغير المناخ، والطاقة، والإحصاءات.

٥٩ - ومع ذلك، يبين استعراض لمشاريع سابقة وأخرى جارية من مشاريع اللجنة في مجال المساعدة التقنية أن العمل على الصعيد القطري في مجال المساعدة التقنية يُنفذ بشكل غير متساو عبر أرجاء المنطقة. فقد تلقت قلة من الدول الأعضاء (٥) زهاء ٤٣ في المائة من المساعدة التقنية المقدمة. وفي نفس الوقت، لاحظ جميع المديرين تقريبا أن العمل في مجال المساعدة التقنية يتطلب التزاما بتكريس موارد كبيرة ليست متاحة بما يكفي للوفاء التام بجميع مطالب المنطقة.

٦٠ - وثمة تأييد قوي لتعزيز دور اللجنة في تحفيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب و/أو التعاون الثلاثي فيما بين الدول الأعضاء. وحتى الآن، وظّفت اللجنة مواردها الذاتية المحدودة في مجال المساعدة التقنية بشكل مجدٍ عن طريق تيسير التعاون التقني الثنائي بين الدول الأعضاء في عدة مجالات، أبرزها الإحصاءات والتخطيط الوطني، وربط البرازيل وشيلي والمكسيك، مثلا، بالدول الأعضاء ذات القدرات الأقل نموا. وينبغي للجنة أن تنظر في زيادة تقوية دورها في تعزيز التعاون داخل المناطق دون الإقليمية وفيما بينها.

٦١ - ووفرت اجتماعات فريق الخبراء التابع للجنة أيضا لصانعي السياسات على الصعيد الإقليمي فرصا للتواصل وتبادل الخبرات، وهو أمر أعرب مسؤولو الوزارات الفنية عن بالغ تقديرهم له.

المسائل التنظيمية

زاي - زيادة تعقد القضايا الإنمائية التي تواجهها المنطقة وتزايد الإقبال على عمل اللجنة يوسعان من نطاق مهامها ويحتملان هيكلها التنظيمي ومواردها عبئا هائلا

٦٢ - يتسع نطاق الإقبال على خدمات اللجنة وأنشطتها بسبب زيادة تعقد الصعوبات الإنمائية الإقليمية. وينقسم برنامج عملها حاليا إلى ١٤ برنامجا فرعيا تنفذها ١١ شعبة فنية بالمقر ومقران دون إقليميان ومكتب الأمين التنفيذي. وتعالج هذه الجهات مجتمعة أكثر من ٦٠ موضوعا وموضوعا فرعيا. ويعرض الجدول ١٠ المواضيع الرئيسية التي تناولها عمل اللجنة خلال فترتي السنتين الماضيتين.

الجدول ١٠

المواضيع الرئيسية/المواضيع الفرعية المشمولة بعمل اللجنة

المواضيع الفرعية	المواضيع الفرعية
التجارة، سلاسل القيمة، الإنتاجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياسة الصناعية، القدرة التنافسية، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الابتكار، الاقتصاد الكلي، سوق العمل، العمالة، الصدمات الخارجية، سياسات المالية العامة، الإصلاحات الضريبية، تمويل التنمية، صناديق المعاشات التقاعدية	التنمية الاقتصادية
الحماية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، الشباب، عدم المساواة، تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الشيخوخة، التعدادات السكانية، الشعوب الأصلية، المنحدرون من أصل أفريقي	التنمية الاجتماعية
اقتصاديات تغير المناخ، المبدأ ١٠ من مبادئ ريو، المستوطنات البشرية، المدن الحضرية، التعدين، المياه، الهياكل الأساسية، تيسير الانتقال عبر الحدود، الموارد الطبيعية	التنمية المستدامة
تخطيط التنمية الوطنية، التخطيط دون الوطني والتخطيط المحلي، الإدارة القائمة على النتائج، المساواة والتخطيط، الإحصاءات الاقتصادية، الإحصاءات الاجتماعية، الإحصاءات البيئية، الأهداف الإنمائية للألفية، الحسابات القومية، دعم عمليات التكامل الإقليمية/دون الإقليمية	التدريب والإحصاءات الشاملان لعدة قطاعات
القدرة التنافسية، الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية لتغير المناخ، الطاقة، الحماية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، الإصلاحات المالية والضريبية، الكفاءة في استخدام الطاقة، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة	أنشطة ذات تركيز دون إقليمي - أمريكا الوسطى
التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التكامل، الإحصاءات، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تعميم مراعاة المنظور الجنساني، الإعاقة، التبادل التجاري، الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، إدارة مخاطر الكوارث، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الهجرة والتنمية، القضايا المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية	أنشطة ذات تركيز دون إقليمي - منطقة البحر الكاريبي

٦٣ - كل عام هناك طلبات للمساعدة التقنية في مجالات مواضيعية جديدة. فمن المواضيع الجديدة التي أضيفت مؤخرا إدارة الموارد الطبيعية وآليات قياس ورصد وتقييم التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة المقترحة الجديدة. ولا تزال اللجنة الاقتصادية أيضا تتلقى المزيد من المهام المسندة من قبل اللجنة. ففي عام ٢٠١٢، وافقت اللجنة على أن إنشاء برنامج فرعي جديد وهو دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وجرى أيضا إنشاء مؤتمرين جديدين أحدهما بشأن العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والآخر بشأن التنمية الاجتماعية، وهما بحاجة إلى الحصول على دعم اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضا تنفيذ مبادرات داخلية لتنفيذ المهام المنوطة باللجنة، وذلك من قبيل اعتماد استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٦٤ - وفي نفس الوقت، فإن قاعدة الموارد العامة للجنة آخذة في التقلص. فقد انخفضت موارد ميزانيتها العادية من ١٢٣,٣ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مبلغ ١١٥,٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (الجدول ١). وانخفضت أيضا مواردها الخارجة عن الميزانية بين فترتي السنتين من ٣٢,١ مليون دولار إلى ٣١,٥ مليون دولار. و تمثل هذه الأرقام مجتمعة تقلصا مجموعه زهاء ٨ ملايين دولار أو ما نسبته ٥ في المائة.

٦٥ - وشكل الطلب المتزايد على عمل اللجنة على مر السنين ضغطا هائلا على هيكلها التنظيمي الحالي ومواردها المتاحة، مما أدى إلى إنشاء هياكل غير عملية في بعض المجالات. فكثيرا ما يجد الموظفون أنفسهم مسؤولين بمفردهم عن مجال مواضيعي واسع لمنطقة بأسرها رغم كونهم أحيانا من المبتدئين. وفي عدد من الحالات، كانت اللجنة توقف مشاركتها في مجال معين نتيجة لمغادرة موظف واحد. ويسود شعور عام لدى المديرين والموظفين بأن الموارد المتاحة ربما يجري إنفاقها على مهام أكثر مما تكفي هذه الموارد لتغطيتها. وقد أكد أيضا المسؤولون الحكوميون وأصحاب المصلحة الذين استُطلعت آراؤهم عدم استمرارية مشاركة اللجنة في قضايا شتى ذات صلة بالسياسات الوطنية مما أثر سلبا في قدرة اللجنة على المحافظة على علاقات فعالة مع الدول الأعضاء.

٦٦ - وتتيح العملية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة فرصة مناسبة للجنة من أجل تحديد أوجه التآزر في هيكل برامجها بفعالية أكبر وتصميم استراتيجياتها بشكل أفضل بحيث تستجيب للأولويات المواضيعية التي تتناسب مع المهام المتغيرة، والتوفيق بين الحاجة إلى الجدوى والفعالية وبين واقع شح الموارد.

حاء - رغم اتباع الإجراءات الاعتيادية للرصد والإبلاغ، فإن الممارسات المتبعة في جمع بيانات النتائج واستخدامها تفتقر إلى الاتساق

٦٧ - تمثل البرامج الفرعية للجنة مع الاشتراطات المقررة على نطاق الأمانة العامة بأن يجري رصد إنجاز النواتج ومؤشرات الأداء البرنامجي الأخرى والإبلاغ عنهما. فالوثائق المتعلقة بفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤ المحفوظة في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق تبين أن اللجنة قدمت بحلول نهاية عام ٢٠١٤ بيانات عن الأداء لما نسبته ٨٦ في المائة من المؤشرات و ٩٧ في المائة من الإنجازات المتوقعة، مقارنة بمتوسط الأرقام على نطاق الأمانة العامة البالغ ٥٩ في المائة و ٣٨ في المائة على التوالي. بيد أن الممارسات غير متسقة فيما بين الشعب في قياس الأدلة على تحقيق نتائج وجمع تلك الأدلة وتسجيلها. فبعض الشعب، على سبيل المثال، تستخدم استقصاءات لمرحلي ما قبل وما بعد المشاركة بغرض تقييم مدى فعالية أو أثر أنشطة بناء القدرات أو الخدمات الاستشارية التقنية. ولا تعتمد شعب أخرى إلا على التعليقات التلقائية الواردة من الجهات المستفيدة. وبخصوص العمل المتعلق بالبحث والتحليل، لم تطبق في جميع الحالات ممارسة إجراء استقصاءات آراء القراء الإلكترونية على جميع المنشورات الرئيسية وتوقفت شعبة تخطيط البرامج والعمليات في وقت سابق عن إصدار تحليل النتائج التي تستخدمها الشعب المعنية. ولا توجد حالياً آلية تنظيمية تقوم على نحو منهجي بجمع التعليقات الخاصة بجدوى المنشورات أو بتقييم الأثر المتحقق.

٦٨ - ويشير استعراض لوثائق البرامج أيضاً إلى أن بيانات الأداء المتاحة الآن ليست مستخدمة بالكامل. والتقارير المقدمة إلى اللجنة عن أداء البرامج تركز، إلى حد كبير، على الأنشطة ولا تشير إلا لماماً إلى مؤشرات الأداء المتعلقة بالنتائج، مثل تعزيز قدرات الحكومات الوطنية أو التأثير في عمليات وضع السياسات الوطنية.

طاء - كانت أعمال التقييم في اللجنة محدودة من حيث نطاق التغطية

٦٩ - اتخذت اللجنة في السنوات الأخيرة مبادرات مختلفة لتعزيز مهمتها التقييمية، بما في ذلك سياسة التقييم التي بدأ العمل بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. بيد أن نطاق تغطية أعمال التقييم وأثرها ما زال غير كافيين: فبالرغم من أنه تم إجراء قرابة ١١ تقييماً في السنوات الخمس الماضية، فلم يتم القيام إلا بتقييمين على مستوى البرامج الفرعية. وتناولت أربعة تقييمات برامج للتعاون الثنائي (إسبانيا وألمانيا والسويد) ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، أما التقييمات الخمسة المتبقية فتتعلق بمشاريع ممولة من حساب التنمية. ولئن كانت بعض هذه التقييمات تشتمل أيضاً على تقييم مجالات مواضيعية ومواضيع مشتركة، فإنه يبدو من الضروري أن تقوم اللجنة بمواصلة تعزيز مهمة التقييم لديها بغية التأكد من تقييم جدواها

وفعاليتها بصورة دورية في جميع مجالات العمل وتطبيق الدروس المستفادة على نحو يمثل للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

٧٠ - وثمة عدة مجالات تثير القلق بوجه خاص قد تستدعي المزيد من الاستعراض. فأولاً، لا توجد آلية واضحة لتحديد مواضيع التقييم ذات الأولوية، ومن ذلك مثلاً تحديدها بالاستناد إلى الأهمية الاستراتيجية و/أو مستوى المخاطر و/أو مدى التواتر. وثانياً، لا تزال متابعة تنفيذ توصيات التقييم غير كافية. وأخيراً، هناك قلق بشأن قدرات التقييم، ومستوى الموارد المخصصة لمهمة التقييم، وخطوط تسلسلها الإداري.

رابعاً - استنتاجات

٧١ - لا تزال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتمتع بسمعة طيبة ومصداقية عالية في أمريكا اللاتينية حيث تشكل مصدراً للمعرفة وتعمل كطرف حفاز ووسيط نزيه للمناقشات الإقليمية المتعلقة بقضايا التنمية المهمة للمنطقة. وتدخل في ذلك إسهامات اللجنة في بلورة القضايا موضع اهتمام المنطقة وفي الحوار الذي دار مؤخراً بشأن أبعاد عدم المساواة. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة، رغم التحسينات، إلى إيلاء المزيد من الاهتمام إلى منطقة البحر الكاريبي عموماً، وفي مجال الإحصاءات بشكل خاص.

٧٢ - وتؤدي اللجنة دوراً حاسماً في تيسير الحوار الإقليمي والدعوة إلى العمل في عدد من المجالات من بينها القضايا الجنسانية، والإحصاءات، والسكان والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتخطيط التنمية الوطنية. وتضطلع بدور فعال في التأثير على اتخاذ القرارات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن حيث المشاركة على الصعيد الوطني، يمكن أن تزيد اللجنة من فعالية دورها بتيسير تبادل المعارف والخبرات وتعزيز التعاون بينفرادى الدول الأعضاء، وكذلك داخل المناطق دون الإقليمية وفيما بينها.

٧٣ - وعلى الصعيد التنظيمي، يزداد الإقبال على خدمات اللجنة بصورة مستمرة وتراكمية، دون زيادة الموارد على نحو متناسب. ولكي تحتفظ اللجنة بمزاياها النسبية، فإنها تحتاج إلى تقييم استراتيجياتها وهيكلها آخذة في اعتبارها المهام الحالية الموكولة إليها، في سياق حقائق الواقع والتحديات التي تم تحديدها في التقييم. ومن الضروري أيضاً أن توائم اللجنة، من أجل زيادة تعزيز جدواها وفعاليتها، آليات وممارسات الرصد وأن تعزز تغطية مهمة التقييم وخطوط التسلسل الإداري الخاصة بها.

خامسا - التوصيات

٧٤ - يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية ست توصيات هامة،

التوصية ١ - ينبغي أن تقيّم اللجنة، في إطار المهام المنوطة بها، استراتيجياتها وهيكلها لتحقيق قدر أكبر من التقارب بين مجالات عملها المواضيعية ومهامها الأساسية الثلاث وكفالة استخدام الموارد المتاحة بفعالية.

مؤشر الإنجاز: وثيقة لاستعراض الاستراتيجيات والهيكل المستخدمين في إعداد الميزانية

التوصية ٢ - ينبغي أن تضع اللجنة وتنفذ استراتيجية لإشراك واضعي السياسات الوطنية في الوزارات الفنية في جميع أنحاء المنطقة. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية ما يلي: (أ) النشر المنتظم للمعلومات عن عمل اللجنة؛ (ب) مشاورات سنوية مع الحكومات (الأجهزة المركزية والوزارات الفنية كليهما) تشترك في إجرائها شعب اللجنة في المقر والمقرين دون الإقليميين، لإطلاعها على الأعمال المزمعة والجارية والمنجزة ذات الصلة ومناقشة احتياجات البلد وأولوياته.

مؤشر الإنجاز: إقرار استراتيجية الإشراك وتنفيذها

التوصية ٣ - ينبغي أن تضع اللجنة آلية رسمية لضمان أن تدرج قرارات لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في برامج عمل جميع الشعب الفنية المعنية في المقر.

مؤشر الإنجاز: مذكرة توجيهية للشعب

التوصية ٤ - ينبغي أن تحسن اللجنة فعالية نشرها للمعارف عن طريق وضع استراتيجية اتصال يُسترشد بها في إصدار كل منتج معرفي (منشور) تعدّه. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية خطة عمل وميزانية وتدابير لرصد الفوائد الناجمة عن النواتج.

مؤشر الإنجاز: اعتماد استراتيجية اتصال

التوصية ٥ - ينبغي أن تعزز اللجنة آلياتها لرصد الأداء وأن تكفل اتساق أساليب وأدوات جمع البيانات التي تستخدمها الشعب لدعم تقييمات النتائج. وينبغي أن تناقش المسائل المتعلقة بجمع بيانات الأداء والدروس المحددة المستفادة، في الاجتماعات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والرصد.

مؤشر الإنجاز: تحديث المبادئ التوجيهية للرصد والتقييم واعتمادها

التوصية ٦ - ينبغي أن تعزز اللجنة مهمتها التقييمية عن طريق إنشاء وحدة تقييم مستقلة مع توفير ما يلزمها من الكفاءات والموارد؛ وتحديد وإجراء تقييمات دورية قائمة على مراعاة المخاطر في جميع البرامج الفرعية؛ ومتابعة تنفيذ توصيات التقييم بغرض تعزيز المساءلة. مؤشر الإنجاز: تنقيح اختصاصات وحدة التقييم واعتمادها

تعليقات الأمانة التنفيذية على تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(أ)

١١ آذار/مارس ٢٠١٥

تود لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة) أن تتوجه بالشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإتاحته الفرصة لها لإبداء تعليقات على التقرير المذكور أعلاه. وتقر اللجنة بأهمية التقييم وتعرب عن تقديرها للمكتب لما اتبعه من نهج تعاوني طوال عملية التقييم.

وتعرب اللجنة عن تقديرها لأن التقرير يسلم ببعض مواطن القوة والتحديات الرئيسية التي تواجه اللجنة. ومن بين مواطن القوة الرئيسية التي يذكرها التقرير أن اللجنة أثارت مسائل هامة وفي محلها بشأن السياسات الإنمائية لمناقشتها فيما بين الدول الأعضاء مع احتفاظها بحيادها وتيسيرها لمبادرات التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتم هذا في سياق منطقة تتميز بتنوع كبير حيث توجد بها بلدان ذات دخل مرتفع وبلدان من أقل البلدان نمواً، وبها جزر صغيرة وبلدان نامية غير ساحلية، وكل هذا يشكل تحديات هامة.

وقد درست اللجنة التقرير بعناية وهي ترحب بالنتائج والرؤى التي توصل إليها والتي ستدعم التعلم في إطار المؤسسة بما يعزز استعمال مواردها المتاحة بفعالية، ونشر أعمالها للجمهور عموماً وكذلك للسلطات الوطنية وصانعي السياسات، وإنشاء آليات لزيادة تحسين مراعاة منظور منطقة البحر الكاريبي في برامج عمل الشعب الفنية للجنة وآلياتها للإبلاغ والتقييم. ولهذا الغاية، أعدت اللجنة خطة عمل مفصلة تحدد الأعمال الجارية لمتابعة التوصيات الهامة الواردة في التقرير.

وتتفق اللجنة مع التوصيات الواردة في التقرير وتود أن تبين وجهات نظرها بصفة عامة إزاء هذه التوصيات على النحو المبين أدناه.

(أ) يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في هذا المرفق، النص الكامل للتعليقات الواردة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أقرت هذه الممارسة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٤، بناءً على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

التوصية ١: تنتظم المجالات المواضيعية للجنة وتصنف ضمن خمس مجموعات كالتالي: الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والإحصائية، والإدارة العامة والأنشطة دون الإقليمية. وفي إطار هذا التصنيف، تقدم اللجنة خدمات المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، وتضطلع بدراسات تحليلية لاستحداث معارف متخصصة وتعزز بناء توافق الآراء عن طريق عمل هيئاتها الفرعية. وتستفيد العلاقة بين المهام الأساسية للجنة ومجالاتها المواضيعية من أوجه التآزر في تنفيذ برنامج عمل اللجنة داخل المجموعات وفيما بينها. وفي سياق نهج التحسين المستمر، ستواصل اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بتحسين استخدام الموارد المتاحة بفعالية والسعي إلى توثيق الصلات بين مجالاتها المواضيعية لدى تنفيذ مهامها الأساسية.

التوصية ٢: للجنة، بحكم أنها إقليمية، خلافا للوكالات والصناديق والبرامج المتخصصة، برنامج عمل ذو نطاق إقليمي، سواء من الناحية الجغرافية أم من ناحية المجالات المواضيعية ذات الأهمية للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تقيم اللجنة حوارا مستمرا مع السلطات الحكومية وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة بشأن الخطة الإنمائية للمنطقة، واحتياجات هذه السلطات والأطراف وأولوياتها فيما يتعلق بأعمال الهيئات الفرعية للجنة، وتوفير خدمات التعاون التقني على الصعيد الوطني. وتنشر اللجنة بانتظام أعمالها وتناقش مع سلطات الدول الأعضاء أولويات هذه الدول واحتياجاتها المتغيرة. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تكون الاستراتيجيات الوطنية مدفوعة في المقام الأول بالطلب من الدول الأعضاء مع الاحترام الكامل لخططها وجداولها الزمنية، وذلك تجنباً لأي سوء فهم يُفسر على أن أمانة اللجنة تُملي مسارا معيناً، ومع مراعاة احتياجات البلدان الخاصة وظروفها السياسية.

التوصية ٣: ترحب اللجنة بالاقتراح الداعي إلى إضفاء الطابع الرسمي على الآلية القائمة حالياً لمتابعة قرارات لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التي اتخذتها الجلسة العامة للجنة. وبالإضافة إلى الممارسة الرسمية المتبعة المتمثلة في قيام رئيس لجنة التنمية والتعاون بالإبلاغ عن تنفيذ هذه القرارات كل سنتين في الجلسات العامة للجنة الاقتصادية، فإن الآلية الحالية ترصد أيضاً التقدم المحرز في جولي اجتماعات التخطيط الاستراتيجي اللتين تنظمهما سنويا شعبة تخطيط البرامج والعمليات ويجريهما مكتب الأمين التنفيذي مع الأفرقة التقنية للشعب الفنية التابعة للجنة والمكاتب دون الإقليمية والوطنية، ومكتب الاتصال. وستقوم اللجنة بالإبلاغ رسمياً عن تنفيذ هذا التقدم من خلال تخصيص مساحة لذلك في التقرير المتعلق بأنشطة اللجنة. وستنظر إدارة اللجنة أيضاً في أي تدابير أخرى حسب الاقتضاء في الوقت المناسب.

التوصية ٤: ستضع اللجنة استراتيجية للاتصال بصورة شاملة وليس على مستوى النواتج الفردية، إذ قد يتبين أن وضعها على هذا المستوى بعيد المنال من الناحية العملية. فاستراتيجية على مستوى الإدارة بصورة شاملة يمكن أن تصمم بمرونة بحيث تتلاءم مع خصوصيات كل "ناتج معرفي".

التوصية ٥: ستولي اللجنة المزيد من الاهتمام لإدراج الرصد في جولاتي اجتماعات التخطيط الاستراتيجي التي تنظمها سنويا شعبة تخطيط البرامج والعمليات ومكتب الأمين التنفيذي. وهي تبذل بالفعل جهودا لتحسين توجه طرق وحالات الإبلاغ نحو تحقيق نتائج، وستعزز الدعم المقدم لشبكة الرصد والتقييم الحالية.

التوصية ٦: تقوم اللجنة حاليا بالفعل بتعزيز مهمة التقييم. وقد صممت جميع عمليات التقييم التي تم إجراؤها مؤخرا، بصرف النظر عن مصدر التمويل، على نحو يمكن أن تنطبق وفقه النتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية على برنامج اللجنة ككل بحيث تستخلص الدروس المفيدة المكتسبة وكذلك الممارسات السليمة. ومن المؤكد أن جدوى إنشاء وحدة للتقييم يتوفر لها الموظفون المناسبون والموارد الكافية ستعتمد في المستقبل على توافر الموارد مما يتطلب أن تتخذ الجمعية العامة بشأنها قرارا. ويتمثل أحد الخيارات الممكنة في توجيه بعض المكاسب على صعيد زيادة الكفاءة المتحققة من تطبيق نظام أو موحا لتحقيق هذا الغرض إذا كانت مقبولة. وستنظر إدارة اللجنة في مناقشة اقتراح بهذا المعنى أثناء إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.